

## الآثار الاقتصادية للحرب السورية وتوسع الدولة الإسلامية في شرق البحر المتوسط

تأليف

إيلينا يانتشوفيتشينا وماروس إيفانيتش

موجز موسع

تحدد هذه الورقة الآثار الاقتصادية الكمية للحرب السورية وتوسع الدولة الإسلامية في سنة بلدان في شرق البحر المتوسط، جمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا. ويعتمد هذا التحليل على نموذج عالمي لمعادلات حسابية عامة بتفاصيل جديدة عن اقتصاد بلدان شرق البحر المتوسط وعوامل تتعلق بكل من الآثار الاقتصادية المباشرة للصراع وفرصه البديلة نتيجة لمبادرات التكامل التجاري المفقودة في المنطقة. وللعامل الأخير أهمية كبيرة حيث أن الصراع أوقف عملية التكامل التجاري الإقليمي الذي يعتبر ضروريا لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وخلق الوظائف بالمنطقة.

وتشير نتائج المحاكاة الواردة بهذه الورقة البحثية التغيرات الكمية المصاحبة للصراع في حين أن حجم الآثار يعكس شد الحرب ونطاقها حتى منتصف عام 2014. ويفيد التحليل بأن سوريا والعراق يتحملان عبء التكلفة المباشرة للحرب، حيث فقدت 14 في المائة و16 في المائة من نصيب الفرد من الإنفاق على الرفاه، على التوالي (الجدول س1). ويعد حظر التجارة مع سوريا عاملا رئيسيا في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لهذا البلد، والذي يقدر عند 30 في المائة ويزيد كثيرا عن الانخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج والبالغ 13 في المائة، وذلك نتيجة لأثر اللاجئين السوريين والمصابين في الحرب على حساب السكان. ففي العراق، ترتبط الخسائر في نصيب الفرد من الإنفاق على أوجه الرفاه بالبيئة المتدهورة وما ينجم عن ذلك من

تراجع في الإنتاجية. وتسجل جميع بلدان شرق المتوسط الأخرى خسائر من حيث نصيب الفرد، لكن ليس من حيث الإجمالي (الجدول س1) لأن تدفقات اللاجئين تزيد من أعداد السكان، ومن ثم الاستهلاك والاستثمار والمعروض من العمالة. وتقترب خسائر نصيب الفرد من الإنفاق على الرفاه في لبنان من 11 في المائة، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 1.5 في المائة في كل من تركيا ومصر والأردن. ويظهر الفارق بين الآثار على الإجمالي ونصيب الفرد أكثر ما يظهر في لبنان، حيث الزيادة في نسبة اللاجئين إلى المواطنين هي الأعلى، وتسجل أقل نسبة في تركيا ومصر، حيث مازال اللاجئين يمثلون نسبة ضئيلة من إجمالي عدد السكان.

الجدول س1. آثار الحرب والتشردم التجاري على الرفاه في بلدان شرق المتوسط (%)

العراق	سوريا	لبنان	الأردن	مصر	تركيا	
-16.1	-14.0	-10.6	-1.4	-0.1	-0.5	آثار الحرب المباشرة على نصيب الفرد
-12.6	-6.3	-0.1	0.0	0.0	0.0	الآثار على الإنتاج
-0.1	-5.4	0.0	0.0	0.0	0.0	تدمير الأصول
-0.2	-0.1	-0.1	0.0	0.0	0.0	زيادة التكلفة على التجارة
0.0	-15.4	0.0	0.1	0.0	0.0	الحظر التجاري على سوريا
2.8	-7.5	6.0	1.0	0.0	0.4	آثار اللاجئين على قوة العمل
-6.1	20.8	-16.4	-2.5	-0.2	-0.9	آثار تحركات اللاجئين على السكان
-12.0	-8.6	-2.2	-5.8	-9.0	-1.4	آثار التشردم التجاري على نصيب الفرد
0.0	0.0	0.0	0.0	-0.1	0.0	عدم تحرير التجارة في المنتجات الزراعية
-1.0	0.1	-0.2	0.0	-0.1	0.0	عدم إصلاح لوجستيات النقل
-11.0	-8.7	-2.1	-5.7	-8.8	-1.4	عدم تحرير الخدمات
-28.1	-22.6	-12.8	-7.2	-9.1	-2.0	الآثار المتراكمة على نصيب الفرد
-23.4	-38.3	3.9	-4.7	-8.8	-1.1	إجمالي الآثار التراكمية

-10.7	-30.7	6.4	1.0	0.1	0.3	إجمالي الآثار المتركمة للحرب
-12.7	-7.5	-2.5	-5.7	-8.9	-1.4	آثار التشردم التجاري
-	-			-	-	
3,997	12,280	912	-834	10,483	6,510	الآثار التراكمي بالدولار بأسعار 2007

المصدر : Ianchovichina and Ivanic (2014), Policy Research Working Paper No. 7135, the World Bank.

إن الآثار المباشرة للحرب في شرق المتوسط تقلل من التكلفة الاقتصادية الحقيقية للتشردم في تلك المنطقة. فإذا أضيفت تكلفة النكامل التجاري الإقليمي المفقود سيرتفع إجمالي تكلفة الحرب في سوريا والعراق إلى المثلين تقريبا، لتبلغ 23 في المائة و28 في المائة على التوالي، وتصل إلى 10 في المائة في مصر و9 في المائة في الأردن. ويعد عدم تحرير الخدمات مصدرا رئيسيا للخسائر المرتبطة بالتجارة. بعبارة أخرى، لو كان العراق وسوريا تمكنا من تجنب الصراع لكان نصيب الفرد من الدخل أعلى في المتوسط بمقدار الثلث والربع على التوالي.

ولا تمثل التأثيرات على الرفاه في المتوسط مؤشرا لما يجري داخل كل بلد. ففي سوريا، تضررت جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد لكن خسارة أصحاب الأراضي كانت الأكبر حيث انخفض الطلب على الأراضي بحدة في انعكاس لتدفق اللاجئين خارج البلاد (الجدول س2). وعلى النقيض من ذلك، ففي لبنان وتركيا استفاد أصحاب الأراضي والأصول في حين خسر العمال لأن تدفقات اللاجئين خلقت ضغوطا على الطلب على السلع والخدمات وخفضت من الأجور بسبب زيادة المعروض من العمالة.

الجدول س2. التغيرات الحقيقية في الأجور (%)

	العراق		سوريا		لبنان		الأردن		مصر		تركيا		
	الحرب	التشردم	الحرب	التشردم	الحرب	التشردم	الحرب	التشردم	الحرب	التشردم	الحرب	التشردم	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الأراضي	-6.7	34.7	48.4	15.1	39.5	-4.1	-2.5	17.9	-0.8	19.3	1.6	-4.1	
العمالة غير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الماهرة	20.6	-5.9	18.6	-4.5	-9	-2.2	-1.5	-5.1	-0.1	-7.3	-0.5	0.2	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
العمالة الماهرة	20.2	11.2	-19	-6.9	-9.7	-2.4	-1.3	-6.4	-0.1	-8.3	-0.5	-0.6	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الأصول المادية	12.3	-7.2	18.2	-2.2	3.4	-2.5	0.7	-5.3	0.1	-7.7	0.2	-1.1	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الموارد الطبيعية	5.3	12.8	16.4	-18	30.1	-8.6	3.1	-17	0.5	-12	1.8	-4.8	

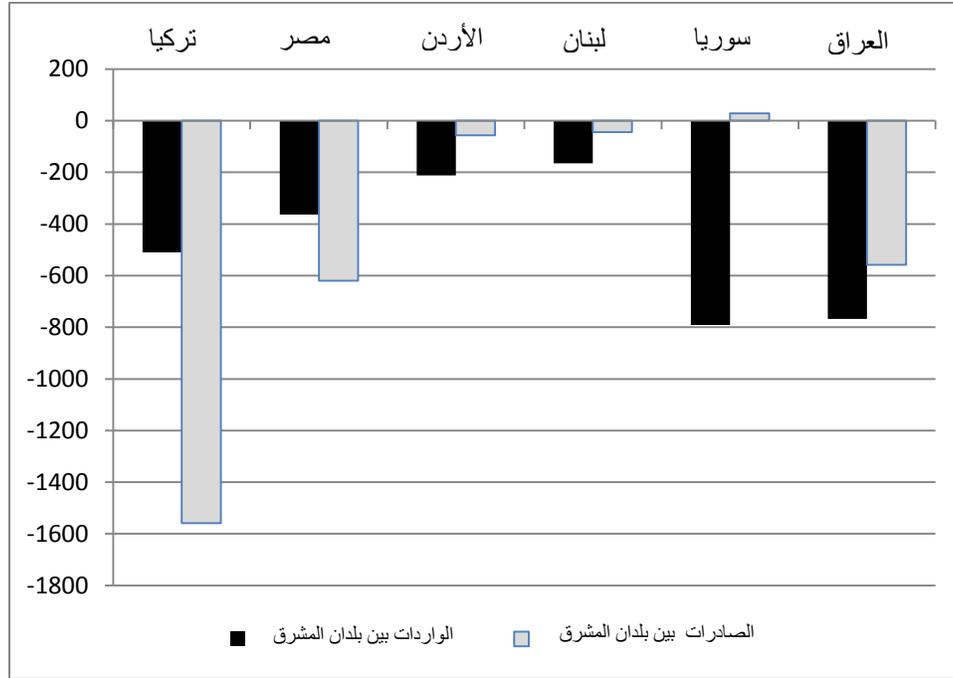
المصدر: Ianchovichina and Ivanic (2014), Policy Research Working Paper No. 7135, the World Bank.

إن الآثار القطاعية المباشرة للصراع سلبية وضخمة عموماً في سوريا والعراق فحسب، حيث أدت الحرب إلى تراجع الإنتاجية، وفي حالة سوريا بسبب الدمار الشديد في الأصول وفقدان العمالة. ويسجل الأردن ولبنان، في الواقع، توسعات قطاعية استجابة لأثر اللاجئين على الطلب على السلع والخدمات والمعروض من العمالة. أما الآثار القطاعية المباشرة للصراع في تركيا ومصر فضئيلة للغاية. غير أن التشردم التجاري الإقليمي يساعد على تراجع التجارة فيما بين بلدان المنطقة وإنتاجية الخدمات، ما يفرض ضغوطاً على تكلفة إنتاج الخدمات واستيرادها داخل المنطقة بما في ذلك من آثار سلبية على إنتاج الخدمات في جميع بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بنطاق استخدام الخدمات كمدخلات وسيطة لقطاعات خدمية أخرى، فإن بلدان المنطقة تشهد انكماشاً في الأنشطة الاقتصادية واسع النطاق. بيد أن الآثار تتباين من بلد لآخر. إذ لم يتأثر اقتصاد تركيا بالتشردم التجاري لأن لديها بالفعل أكثر القطاعات الخدمية انفتاحاً في شرق المتوسط. لكنها تعاني من الخسائر في الأساس بسبب عدم فتح

أعمال الخدمات والتشييد. لكن نظرا لحجم التجارة التركية فإن خسائرها هي الأكبر بالقيمة الدولارية لأنها تفقد نحو 1.6 مليار

دولار من الصادرات لبلدان شرق المتوسط (الشكل س1).

الشكل س1. آثار التشرذم التجاري على حجم التبادل التجاري فيما بين بلدان شرق المتوسط (مليون دولار)



المصدر: Ianchovichina and Ivanic (2014), Policy Research Working Paper No. 7135, the World Bank.

في النهاية، تبين الورقة البحثية مزايا استخدام أسلوب المعادلة العامة على الأطر التقليدية لتقييم الكوارث. فهو يظهر أنه بتقييم

الآثار المعادلة العامة "الصافية" للصراع، والمحددة بأنها الفارق بين الحل غير الخطي والحل الخطي للنموذج، حيث الحل

الخطي هو التقريب الأول للحل مع إبقاء معاملات البيانات ثابتة عند المستويات الأولى. وتختلف آثار المعادلة العامة الصافية

في الشكل والحجم وهي ضخمة في سوريا والعراق اللذين يشهدان أقوى الصدمات. ومن ثم، تثبت الورقة أن الأساليب الأكثر

بساطة تقلل من الآثار "الحقيقية" للحرب، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد اتجاه الانحياز وخاصة لأشد المتأثرين بالصدمة.

وسيتغير حجم الآثار حسب مسار الحرب. وفي هذا التقييم، نفترض أن الدولة الإسلامية لم تستولى على منشآت استخراج النفط الرئيسية في جنوب العراق. فلو كان حدث هذا، ستكون خسائر العراق في مجال الرفاه والإنتاج والصادرات أكبر كثيرا مما هي ظاهرة هنا. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحليل لم يأخذ في الحسبان الأنواع العديدة للتكلفة. فالورقة لا تتضمن التكلفة المالية لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين في البلدان المضيفة، فهذه التكلفة قد تكون ضخمة في الأردن ولبنان وتركيا. ويمكن أن تكون تكلفة استنفاد رأس المال البشري والمادي في سوريا ضخمة أيضا. ولم تتضمن هذه الورقة كذلك الروابط المهمة بين الاستثمار والنمو والتي يمكن أن تزيد من حجم آثار الصراع.